مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العدد: (01)، (2023)، ص 394 - 408

# دور منظمة الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة غرب أفريقيا

# The role of ECOWAS in achieving economic development in West Africa

**محمد الشريف شيباني**
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، med.cherif.doc@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022 /05/09 تاريخ قبول النشر: 2023/ 04/ 30 تاريخ النشر: 2023/ 06/16

**ملخص:**

تبنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الـ "إيكواس" منذ تأسيسها سنة 1975 مجموعة من البرامج الاقتصادية والتنموية بهدف خلق تكامل اقتصادي بين الدول الاعضاء، كما اهتمت بالبنية التحتية لدول المنطقة، والتنمية الاقتصادية للحد من الفقر والبطالة كون المنطقة تعيش على وقع حروب اهلية ومشاكل سياسية مختلفة، فاستطاعت المنظمة تحرير التجارة البينية وإلغاء كل العوائق الجمركية وازالت الصعوبات أمام تنقل عوامل الانتاج بين الدول الاعضاء. تقف هذه الدراسة على مدى نجاعة هذه البرامج والخطط الاقتصادية التي عملت على تحقيقها منظمة الإيكواس في منطقة جغرافية واسعة، تُقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 5,114,162 كيلومتر مربع؛ كما وصل عدد السكان إلى حوالي 399,458,100 نسمة، سنة 2022 أغلبهم من الشباب. كما تمتلك المنطقة إمكانات طبيعية ضخمة، لكونها تتمتع باحتياطات مهمة من البترول والغاز، إلى جانب المعادن كالألماس والذهب واليورانيوم والبلاتين، إضافةً إلى كميات وفيرة من الخشب والفحم.

**الكلمات مفتاحية:** الإيكواس؛ المنظمات الاقليمية؛ التنمية الاقتصادية؛ رؤية 2020؛ البرامج الاقتصادية؛ التطور.

## Abstract:

Since its establishment in 1975, the Economic Community of West African States "ECOWAS" has adopted a set of economic and development programs with the aim of creating economic integration among the member states. The organization was able to liberalize intra-trade, abolish all customs barriers, and remove difficulties in the movement of factors of production between member states. This study examines the effectiveness of these programs and economic plans that ECOWAS has worked to in the total area of which is estimated at about 5,114,162 kilometers. The population also reached about 399,458,100 people in 2022, most of whom are young people. The region also has huge natural potential, as it has important reserves of oil and gas, in addition to minerals such as diamonds, gold, uranium and platinum, in addition to abundant quantities of wood and coal.

**Keywords :**ECOWAS; regional organizations; economic development; Vision 2020; economic programmes; Development.

## 1. مقدمة:

يمضي هذه السنة 48 عام على تأسيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) والتي تم انشاءها بموجب معاهدة لاغوس الموقعة في 28 ماي 1975، بهدف "تعزيز التعاون والتكامل لتنمية اقتصادية الاتحاد في غرب إفريقيا ورفع مستوى معيشة شعوبها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والتنمية، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تقدم القارة الأفريقية وتنميتها ".

وفي هذا الإطار عملت الإيكواس على وضع مجموعة كبيرة من البرامج والاستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل، ففي السنوات الأخيرة، تميز سياق التنمية بتغيرات قارية وعالمية كبرى كان لها تأثير عميق على ديناميكيات عملية التكامل في غرب أفريقيا.

بالإضافة إلى اعتماد أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، فإن تحديد الالتزامات بالقضاء على الفقر، لا سيما من خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يشكل تحولاً رئيسياً في جدول أعمال التنمية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد اتفاق باريس بشأن المناخ في عام 2015 لحماية الكوكب من الآثار الضارة لتغير المناخ، والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام 2020، تشكل تحديات كبرى بالنسبة للإيكواس وهو ما يفرض وضع رؤية جديدة تحدد عمل المنظمة خلال السنوات المقبلة.

**الإشكالية:** تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الإيكواس في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو في مطقة غرب افريقيا من خلال محاولة عرض عمل المجموعة خلال العشرية الاخيرة وتقييم برنامج رؤية 2020 الذي عملت المجموعة على تحقيقه منذ 2007 وصولا الى وضع سيناريوهات لما تطمح الإيكواس إليه سنة 2050 وعليه جاء التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى نجاعة البرامج الاقتصادية التي وضعتها الإيكواس للتحقيق التنمية في إطار عملية التكامل الاقتصادي في غرب افريقيا؟

**الفرضية:** تساهم المنظمات الإقليمية الفرعية بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويعود ذلك لمعرفة هذه المنظمة طبيعة ونسق وبناء الدول في تلك المنطقة.

ولإثبات ذلك تتبع الباحث الخطوات المنهجية للوصول إلى هدف الدراسة موظفا النظرية الإقليمية لتفسير دور ومهام المنظمات الإقليمية في عملية التنمية الاقتصادية.

### 1.2 الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا: النشأة، المبادئ والاهداف

كانت منطقة غرب إفريقيا قبل الاحتلال مهدا للعديد من الممالك الإفريقية القديمة وهي مملكة غانا مملكة مالي مملكة سونغاي "Songhaï"، مملكة جولو "Jolof"، مملكة أويو، مملكة بنين، مملكة كنم بورنو Kanem-Bornou، وتزخر المنطقة بتنوع ثقافي ولغوي وايكولوجي هام جعلها محط أنضار القوى

الاستعمارية القديمة البريطاني والفرنسي والبرتغالي، وبالإضافة للغات المحلية فقد اتخذت الأنظمة الإدارية في المنطقة بعد الاستقلال من اللغات الثلاثة للاستعمار الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية خيارًا لها [1] .

وتعود أولى محاولات التكامل الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا الى سنة 1945بتأسيس المجموعة المالية الإفريقية CFA والتي جمعت الدول الفرنكوفونية في منطقة غرب أفريقيا وكان الهدف من هذا التجمع هو اعتماد " الفرنك "كعملة موحدة، وفي عام 1964 اقترح رئيس ليبيريا "وليام تيمان" أول مرة فكرة إنشاء تجمع اقتصادي لدول غرب أفريقيا تحصل على موافقة الكودي فوار، غينيا، ليبيريا والسيراليون إلا أن هذه الفكرة لم تجسد على أرض الواقع، وفي سنة 1972 أعلن رئيسا نيجيريا الجنيرال "ياكوبو جوون Yakubu Gowon ورئيس الطوغو "جاناسينغابي اياديما Gnassingbé Eyadéma عن قياميهما بجولة في منطقة غرب أفريقيا للترويج للمشروع والعمل على تجسيده [2] .

وتأسست رسميا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 28 ماي 1975 من 16 دولة ( وتتكون الان من 15 بعد انسحاب موريتانيا 1999) وكان الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد أليات جديدة لتحقيق النمو[3]، كما وقعت الدول الاعضاء على اتفاقية لاغوس Treaty of Lagos التي تدعو إلى تحرير التنقل والتجارة بين الدول الاعضاء وتضم المجموعة الأن 15 دولة هي البينين ، بوركينافاسو، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، الطوغو، غامبيا ، غانا، غينيا، نيجيريا ،سيراليون، كاب فارد، وليبيريا[4] .

بالإضافة للعوامل الاقتصادية ساعد التقارب السياسي لدول غرب على قيام المنظمة التي أجمع قادتها على ضرورة تكيف السياسية لخدمة الاقتصاد وفق متطلبات المرحلة والبيئة الدولية، وتضمنت "اتفاقية لاغوس" 1975 الأهداف الاساسية التالية:"....تطوير وترقية التعاون في المجال الاقتصادي وخاصة في ما يتعلق بقطاعات الصناعة، النقل المواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، الزارعة، الموارد الطبيعية، التجارة ، والنقد والقضايا المالية والاجتماعية والثقافية لترقية حياة شعوب منطقة غرب افريقيا والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي "[5].

**خريطة رقم 01: تبين الدول الاعضاء في الإيكواس**

نقلا عن موقع المنظمة , http://www.comm.ecowas.int

الملاحظ من خلال "اتفاقية لاغوس" 1975 أنها تناولت فقط الجوانب الاقتصادية والتنموية دون الاهتمام بالقضايا الأمنية والقضايا السياسية رغم التحديات الكبيرة التي تعيشها منطقة غرب أفريقيا فهي تعد من بين بؤر الصراع في العالم، كما تعاني من عديد المشاكل الداخلية والأمنية كهشاشة بعض الدول، وتأجج النزاعات القبلية التي قد تعيق عملة التنمية، إلا أن سنة 1990 كانت حاسمة بالنسبة للمنظمة التي وجدت نفسها مجبرة على التدخل دبلوماسيًا وسياسيًا في مواجهة أحد أعنف النزاعات الداخلية في ليبيريا لتجد المنظمة نفسها مجبرة على المشاركة في عملية لحفظ السلام والأمن في إحدى أهم الدول المؤسسة لها.

وانطلاقا من تنوع المشاكل والأزمات في منطقة غرب أفريقيا تداركت المنظمة في سنة 1993 إهمالها للجوانب السياسية والأمنية حيث قامت باستحداث مؤسسات جديدة وهي البرلمان المشترك ومحكمة الجماعة واللجان المتخصصة، إضافة إلى العديد من المبادئ كعدم الاعتداء بين الدول الاعضاء والحفاظ على السلام والآمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار، وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع إقامة بيئة أمنة لتحقيق المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة الرابعة، الفقرات 4.5.6) [6] ولفهم عملية التكامل الاقتصادية في منطقة غرب افريقيا وفق الشروط والبرامج التي عملت على تنفيذها ايكواس ينبغي اخذ نظرة عامة حول المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية ومعدلات النمو في دول غرب افريقيا والتي لا تزال تشهد معدلات نمو ضعيفة جدا مقارنة بدول العالم

**الجدول 1: المساحة بالكيلومتر المربع ، عدد السكان بالملايين ، التنمية البشرية / مؤشر العالم والرتبة / ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة في النسبة المئوية من السكان**

| الدولة | المساحة (كلم2) | السكان( نسمة ) | معدل التنمية البشرية/العالم | الإلمام بالقراءة والكتابة |
|---|---|---|---|---|
| بنين | 113 000 | 11,8 | 0,520/201 | 32,9 % |
| بوركينافاسو | 274000 | 20.3 | 0.434/220 | 34.6% |
| الراس الاخضر | 4000 | 0.5 | 0.661/164 | 86.8% |
| كوت ديفوار | 322000 | 25.7 | 0.516/203 | 43.9% |
| غامبيا | 11000 | 2.3 | 0.466/212 | 42% |
| غانا | 239000 | 30.4 | 0.596/180 | 71.5% |
| غينيا | 246000 | 12.84 | 0.466/213 | 32% |
| غينيا بيساو | 36000 | 1.9 | 0.461/216 | 45.6% |
| ليبيريا | 111000 | 4.9 | 0.465/2014 | / |
| مالي | 1240000 | 19.7 | 0.377/222 | 33.1% |
| النيجر | 1267000 | 23.3 | 0.377/227 | 30.6% |
| نيجيريا | 924000 | 201 | 0.543/196 | 51.1% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السينغال | 197000 | 16.3 | 0.505/206 | 51.9% |
| سيرايون | 72000 | 7.8 | 0.438/219 | 32.4% |
| الطوغو | 57000 | 3.1 | 0.513/204 | 63.7% |
| | 5 113 000 km2 | 386,8 millions | مجموع | |

المصدر : Jeune Afrique وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.2019

## 2.2 المبادئ العامة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ترتبط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمجموعة من الأهداف والمبادئ التي تحدد علاقة الدول فيما بينها والمواطنين وكافة المؤسسات التابعة للمنظمة، كما تنص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة وكافة الاتفاقيات الأخرى على ضرورة التقيد بهذه المبادئ والأهداف الكبرى ولعل أبرز هذه الأهداف التي تم اعتمادها بشكل نهائي تضمنتها المادة 03 من المعاهدة الحالية المعتمدة منذ سنة[7] 1993 :

- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء
- التضامن والاكتفاء الذاتي والجماعي
- التعاون بين الدول ومواءمة السياسات وتكامل البرامج
- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء
- صون السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار
- التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية
- احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقاً لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- الشفافية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة الشعبية في التنمية
- الاعتراف واحترام القواعد والمبادئ القانونية للجماعة
- تعزيز وتوطيد نظام حكم ديمقراطي في كل دولة عضو على النحو المنصوص عليه في إعلان المبادئ السياسية المعتمد في 6 يوليو 1991 في أبوجا .
- التوزيع العادل والمنصف لتكاليف وفوائد التعاون والتكامل الاقتصادي.

وبالرغم من وضع المنظمة وتحديدها لمجموعة من المهام والأهداف فأن البروتوكول الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة وحقوق الإقامة الذي يضمن تنقل الأشخاص وتداول السلع داخل المجموعة دون عوائق مما تقرر عنه إلغاء تأشيرات الدخول والتصاريح لمواطني الجماعة وكذا مواءمة استمارات الهجرة و مخطط البطاقة الخضراء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع ذلك فإن بروتوكول حرية الحركة مثل الآخرين قريبا بدأت جميعها تواجه مشاكل مماثلة في تنفيذها، بصرف النظر عن الإيرادات التي

ستخسرها الدول الأعضاء من خلال إلغاء جوازات السفر الوطنية، كما لا توجد لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حتى الآن سياسة استثمار جماعية فعالة كما تفتقر إلى القوة السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتنمية[8].

الملاحظ من خلال تعديل الدول الأعضاء في الإيكواس للاتفاقية سنة 1993 أن هذا التعديل قد ساعد المنظمة على أداء أدوار أكثر ووسع من مجالات تدخلها حيث أصبحت أكثر قدرة على التعاطي مع مختلف المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة غرب افريقيا كما أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لازالت تحافظ على نفس التسمية المتفق عليها في المعاهدة التأسيسية سنة 1975 ولم تغير الاسم على عكس البعض من تجارب التكامل الإقليمي في العالم، ولعل مواجهة هذه الجماعة للكثير من الأزمات السياسية والأمنية في ظل عدم قدرة بعض الدول بمفردها على مواجهة هذه التحديات هو ما فرض عليها أداء أدوار اخرى غير الاقتصاد .

### 3 .برامج ومؤسسات الإيكواس للتنمية الاقتصادية

كانت القضية الأكثر أهمية التي جلبت فكرة إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي تعاون الدول الأعضاء فيما بينها لغرض تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل. ومع ذلك، بعد سنوات عديدة، لا تزال هذه المؤسسة تواجه تحديات فيما يتعلق بقضايا التنمية والاستدامة التي تأسست من أجلها. وبالتالي، يمكن أن يركز دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حل مثل هذه التحديات من خلال ضمان الشفافية والمساءلة في الحكم من وجهة النظر السياسية إلى المواجهة الاقتصادية بين الدول الأعضاء. مما قد يعيق عملية النمو والتنمية في المنطقة. كما عملت الجماعة على محاربة قضايا الفساد بشكل كبير من خلال التشجيع والدعوة من أجل عدم التسامح مع الممارسات الغير قانونية في التسيير، وبالتالي وضع مصلحة الدولة أولاً بدلاً من المصلحة الشخصية. وهذا من شأنه أن يعزز الحكم الرشيد داخل المنطقة الفرعية [9].

### 1.3 . برنامج تحرير التجارة والتبادل بين دول غرب افريقيا

بدأ تطبيق خطة تحرير التجارة (ETLS) في 1 جانفي 1990، لخفض التعريفة الجمركية على السلع غير المصنعة والحرف اليدوية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي. الهدف من ETLS هو تعزيز التعاون والتكامل المؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا من أجل رفع مستويات المعيشة لمواطنيها، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة أيضًا في تقدم وتطور القارة الأفريقية. كما تهدف إلى إنشاء اتحاد جمركي بين جميع الدول الأعضاء من أجل الإلغاء التام للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وإزالة الحواجز غير التعريفية وإنشاء تعرفة جمركية خارجية مشتركة لحماية السلع المنتجة بين الدول الأعضاء. تقوم فرضية برنامج التحرير على حرية حركة البضائع غير المجهزة ومنتجات الحرف اليدوية التقليدية، بحيث يتم إعفاؤها من رسوم الاستيراد والضرائب[10].

ويتضمن الجانب الثاني من البرنامج الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب المعادلة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ المجتمعي، وبعد ذلك، رفع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة داخل المجتمع. تحرير التجارة في السلع غير المجهزة كالثروة الحيوانية أو الأسماك أو النباتات أو المنتجات المعدنية التي لم تخضع لأي تحول صناعي بينما منتجات الحرف اليدوية التقليدية هي سلع مصنوعة يدويًا بمساعدة أو بدون مساعدة أدوات أو أدوات أو أجهزة يتلاعب بها الحرفي. يتم تداولها بحرية، معفاة تمامًا من رسوم وضرائب الاستيراد ولا تخضع لأي قيود كمية أو نوعية. تشمل المنتجات التي تعتبر منشؤها الدول الأعضاء؛ الحيوانات الحية التي ولدت وترعرعت في الدول الأعضاء، والمنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الدول الأعضاء، والمنتجات التي تم الحصول عليها من الحيوانات التي تعيش أو تربى في الدول الأعضاء؛ الطاقة الكهربائية المنتجة في الدول الأعضاء وغيرها.11

وبالرغم من برنامج تحرير التجارة والاستيراد الواعد إلى انه واجه الكثير من العراقيل حيث عملت دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية على وضع تعريفة خارجية مشتركة للواردات القادمة من دولة اخرى، على عكس المجموعة الناطقة بالإنجليزية التي لديها معدلات تعريفة مختلفة. حيث ادت هذه الفروق التعريفية بين البلدان إلى تأخر التبادلات التجارية بين الدول بشكل كبير، فلم تكن البرنامج ناجحة بشكل كبير كون أن التجارة البينية في المنطقة الفرعية لـ ECOWAS وبين الدول الأعضاء منخفضة للغاية. وطبقاً لإحصاءات الأعوام 1998-2002، بلغ متوسط الصادرات والواردات داخل الإقليم 1250 مليون دولار أمريكي و 212 مليون دولار أمريكي على التوالي. في المقابل، بلغ متوسط إجمالي واردات وصادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي 8260 مليون دولار أمريكي و 8000 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

لقد حافظت الاقتصادات الرائدة في المنطقة مثل نيجيريا وكوت ديفوار وغانا على زخم التنمية الاقتصادية وتفضل الروابط خارج المنطقة. مما خلق تحديات للتجارة والتي تشمل العوائق غير القانونية والمضايقات وحواجز الطرق.12

### 2.3 بنك الإيكواس للاستثمار والتنمية EBID

يقع المقر الرئيسي للبنك في لومي، جمهورية توغو، باعتبارها الملتزم الرئيسي، وهي الذراع المالية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (التي تضم خمسة عشر (15) دولة عضو. تأسس البنك في عام 1999، ككيان قانوني ، يعمل من خلال نافذتين هما العمليات الخاصة والعامة اعتبارًا من ديسمبر 2021 ، قامت Moody's بتحسين تصنيف البنك إلى B2 مع نظرة إيجابية من B2 نظرة سلبية في العام السابق. صنفت فيتش المؤسسة في B مع نظرة مستقبلية مستقرة اعتبارًا من أفريل 2022. تعتبر المعرفة الإقليمية لـ EBID، والخبرة المثبتة، والتفويض الأوسع نطاقاً أساسياً لقدرتها التنافسية من حيث الوصول إلى المشاريع الجذابة في منطقة غرب إفريقيا. كما أنه يفي بمعايير مؤسسات القطاع العام للبنك الأفريقي للتنمية .[13]

في عام 2013 ، تلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منحة قدرها 950،000 دولار أمريكي من قانون FAPA للمساعدة الفنية و تهدف المنحة إلى مساعدة البنك على تحسين إجراءاتها الداخلية وعملياتها وأنظمتها.

يهدف هذا البنك إلى تنفيذ مشاريع التنمية في الدول الأعضاء. وتشمل هذه المشاريع بناء الطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتنمية الموارد الزراعية والطاقة والمياه، وقطع الطريق على اخذ دولة دون اخرى زمام هذه المشاريع في المنطقة أو باتخاذ قرارات فردية مما فرض البنك تحويل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مفوضية من ثلاثين عضوا. من خلال أن تصبح لجنة ذات صلاحيات معززة ومفوضين مسؤولين عن قطاعات أصغر ومحددة بوضوح .14

### 3.3 وكالة النقد لغرب إفريقيا(WAMA)

تعتبر وكالة النقد لغرب إفريقيا (WAMA) وكالة متخصصة مستقلة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تأسست في عام 1996.

تهتم الوكالة بقضايا التعاون النقدي والمدفوعات في سياق عملية التكامل الاقتصادي والنقدي للمنطقة، وبالتالي لديها الأهداف التالية:

- تعزيز واستخدام العملات الوطنية للتجارة والمعاملات الإقليمية .
- تحقيق وفورات في استخدام الاحتياطيات الأجنبية للدول الأعضاء .
- تشجيع وتعزيز تحرير التجارة والتبادل.
- تعزيز التعاون النقدي والتشاور بين الدول الأعضاء .
- تسهيل المواءمة والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية وبرنامج التكيف الهيكلي .
- ضمان مراقبة وتنسيق وتنفيذ برنامج التعاون النقدي للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا .
- تشجيع وتعزيز تطبيق أسعار الصرف وأسعار الفائدة المحددة من قبل السوق للتجارة البينية .
- بدء سياسات وبرامج للتكامل النقدي والاستثمارات العابرة للحدود التي ستؤدي إلى منطقة نقدية واحدة في غرب إفريقيا.15

### 4.3 مؤسسة النقد لغرب إفريقيا (WAMI)

وقع رؤساء الدول الست غامبيا وغانا وغينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون في 2000 "إعلان أكرا" الذي حدد أهداف المنطقة بالإضافة إلى خطة عمل وترتيبات مؤسسية لضمان التنفيذ السريع لهذا القرار. وفقًا لنظامها الأساسي، تم تفويض المعهد للقيام بما يلي الوظائف: مراقبة حالة التقارب؛ تنسيق اللوائح وتصميم إطار السياسة؛ تعزيز نظام الدفع الإقليمي؛ آلية سعر الصرف وسعر التحويل؛ وتنظيم المخطط وكذلك تصميم الإعداد الفني للعملة الجديدة ؛ طرائق إنشاء بنك مركزي مشترك وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.16

**4.الانجزات الاقتصادية للايكواس**

تعرف دول الإيكواس نمو اقتصادي سريع لكنه يبقى ضعيف نسبيا ينعكس بشكل ضئيل على مستوى معيشة السكان: منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، سجلت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في معظمها معدلات نمو اقتصادي عالية. ارتفع متوسط معدل النمو لمدة خمس سنوات من 6.8٪ بين عامي 2001 و 2005 ، إلى 6.3٪ بين عامي 2006 و 2010 ، ثم إلى 5٪ بين عامي 2011 و 2015. وقدر بـ 2.2٪ بين عامي 2016 و 2018. انخفاض بنسبة 1.7٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بعد نمو حقيقي بنسبة 3.9٪ في عام 2019. وقد أدى هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض مستوى المعيشة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمو مدفوع بشكل أساسي بالاستهلاك الخاص، مع صعود الطبقة الوسطى.
كما أصبحت الصادرات تدريجياً أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة. ومع ذلك، لا يزالون يركزون على عدد محدود من المنتجات. مؤشر تركيز الصادرات FERDI9 هو 100/79 لنيجيريا في 2018. و100/14 في السنغال، 100/33 في كوت ديفوار و 100/42 في غانا. الاتجاه النزولي لهذا المؤشر منذ عام 2006 يبشر بالخير لتنويع صادرات المنطقة. وبالفعل، فقد ارتفع المؤشر من 0.63 بين عامي 2006-2010 إلى 0.56 بين عامي 2011 و 2015 ؛ بلغ 0.44 بين عامي 2016 و 2018، ففي عام 2019 ، بلغت التجارة البينية الإقليمية 12٪. وشكلت الصادرات والواردات البينية 15٪ و 9٪ على التوالي.
ولعل ابرز ما تم تحقيقه خلال العشرية الاخيرة هو ضمان حرية تنقل الاشخاص والغاء التأشيرة بين بلدان المنظمة، كما عملت الجماة على اتاحة الحق في الاقامة والاستقرار للمواطنين وفقا لبروتكول اتفاق بين الدول الاعضاء.
وفي هذا الاطار تم تحرير التجارة البينية كما تم انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي ليطرح اول مرة مشروع العملة الموحدة بحلول سنة 2020.

أما بالنسبة للصادرات تحتل نيجيريا مركزا مهيمننا إذ تغطي لوحدها 41بالمئة من المعاملات مقابل 18بالمئة في غانا و 10بالمئة لكل من السينغال وكوت ديفوار، هذا وتغطي نيجيريا وغانا معا أداء 59بالمئة من واردات الجماعة مقابل 36 بالمئة لفائدة بلدان الاحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، وخمس دول اخرى من الدول الاعضاء تدرك 05بالمئة فقط من واردات الجماعة .[17]

وعملت الإيكواس على اعتماد برنامج شامل لتسهيل التنقل بين الدول الاعضاء وتحسين البنية التحتية وشبكة الطرق السريعة وربطها من لاغوس الى نواقشط، ومن داكار الى نجامينا على طول 1000كلم كما عملت المنظمة على تجديد اسطولها الجوي وتطوير الربط بالسكك الحديدية. كما وتعمل الإيكواس منذ 2006 على الاصلاح الهيكلي والاقتصاد لتحسين أداء مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريع عملية التكامل الإقليمي وتعزيز التنمية. وكجزء من هذه الإصلاحات، تم تحويل الأمانة التنفيذية إلى لجنة مع عدد من المفوضين المسؤولين، كل في منطقته، عن قطاع معين من جدول الأعمال الإقليمي.[18]

ومنذ ذلك الحين، تم تعزيز نطاق هذا الإصلاح ثم توسيعه بإعادة تنظيم وإعادة هيكلة الإطار التشغيلي لمؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. على وجه الخصوص، من أجل زيادة خفض التكاليف التشغيلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، قررت الدورة العادية التاسعة والخمسون لهيئة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في 19 جوان 2021، تقليص حجم المفوضية عن طريق التخفيض من خمسة عشر (15) إلى سبعة (7) عدد أعضائها. بشكل عام، وتهدف هذه الإصلاحات التي تم إجراؤها إلى تحسين الفعالية والكفاءة في أداء المؤسسات ، لا سيما من خلال تحسين الأنظمة والإجراءات التشغيلية ، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في مجالات المالية ، والتدقيق ، وإدارة الموارد البشرية و التجارة [19]

## 1.4 تقييم برنامج رؤية 2020 في المجال الاقتصادي

تهدف رؤية عام 2020 للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعتمدة في 2007، إلى المساهمة في القضاء على الفقر وتوطيد السلام والأمن الإقليميين، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. تتمحور هذه الرؤية حول شعار "الانتقال من مجموعة دول إيكواس إلى مجموعة إيكواس للشعوب"، وقد استندت هذه الرؤية إلى خمس ركائز: (1) السلام والأمن؛ (2) الحكم الرشيد؛ (3) تنمية موارد المنطقة؛ (4) التكامل الاقتصادي والنقدي و (5) تعزيز القطاع الخاص.[20]

أتاح تقييم رؤية 2020 هذه تقييم ليس فقط مستوى الإنجازات ولكن أيضًا التحديات المتعلقة بتنفيذها فبشكل عام، في مجال السلام والأمن والاستقرار، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم في إدارة العديد من الأزمات السياسية، وحل النزاعات، وتوطيد السلام والديمقراطية، وذلك بفضل الأدوات والصكوك المختلفة على وجه الخصوص. الآليات المطورة في هذا المجال.[21]

وبالإضافة إلى ذلك ، أُحرز تقدم كبير في عملية تعزيز السوق المشتركة ، ولا سيما حرية تنقل الأشخاص ، وخطة تحرير التجارة ، وقبل كل شيء إنشاء الاتحاد الجمركي الذي تجسد بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ. التعريفة الخارجية المشتركة TEC في عام 2015.

ففي مجال تطوير البنية التحتية، بُذلت جهود كبيرة في تنفيذ برنامج تسهيل النقل الإقليمي مع التركيز بشكل خاص على برنامج المراكز الحدودية المتجاورة وبرنامج تطوير الممرات. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتعزيز الترابط بين الدول الأعضاء، لوحظ تقدم في إنشاء أنظمة تبادل الكهرباء، وبرنامج التزويد بالكهرباء، وتعزيز الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة. وتساهم هذه البرامج المختلفة في تحسين التنافسية الإقليمية التي تدعمها استراتيجيات تنمية القطاع الخاص والسياسات الصناعية المشتركة.[22]

وفيما يتعلق بتطوير البرامج القطاعية، ركزت الإنجازات الهامة بشكل خاص على وضع سياسات مناسبة بهدف تعزيز قدرة المنطقة على الصمود. وهذا هو الحال بشكل خاص فيما يتعلق باعتماد أطر المواءمة، ولا سيما سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستراتيجيات القطاعية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والبيئة والإدارة

المستدامة للموارد، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. رأس المال مع السياسات ذات الصلة للشباب والنساء والأطفال.23

وبصورة أكثر تحديداً، أتاحت رؤية 2020 إمكانية إحراز تقدم في تنفيذ البرامج القطاعية، ولا سيما من خلال:

- تخطيط وإدارة استراتيجية أفضل لعملية التكامل حول هيكلة البرامج المجتمعية.
- ترتيب أفضل للأولويات في صياغة السياسات الإقليمية.
- مشاركة أفضل للسكان في مراقبة تنفيذ البرنامج، لا سيما من خلال إنشاء منصات استشارية مناسبة (الجهات الفاعلة غير الحكومية: منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، إلخ) ؛
- تحسين هيكلة وتنسيق الشراكات في تنفيذ البرامج المجتمعية.
- تنفيذ أدوات البرمجة والمراقبة مع إنشاء الإدارات المناسبة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الملحوظة، أظهر تقييم رؤية 2020 أنه لا يزال يتعين بذل جهود، لا سيما من أجل تعزيز ملكية الدول الأعضاء للبرامج والسياسات وضمان التنفيذ الفعال لهذه البرامج والسياسات والآليات التنظيمية وزيادة وضوح البرامج والتدخلات وضمان توافر الموارد الكافية وتحسين وتعزيز آلية التوجيه والتنسيق والرصد والتقييم وتشجيع مشاركة أقوى لمواطني المجتمع ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التكامل والتنمية في المنطقة.24

## 2.4 أفاق التمنية الاقتصادية للايكواس من خلال رؤية 2050

أتاح تقييم التقدم المحرز في عملية التكامل منذ اعتماد رؤية 2020 ملاحظة أهمية موضوعات التنمية من خلال تحقيق تطلعات سكان غرب إفريقيا الذين قادت توقعاتهم صياغة رؤية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعام 2050. وبالتالي، فإن مسار المنطقة على مدى العقود الثلاثة المقبلة يعتمد على نموذج مثالي ناتج عن التطلعات التي عبر عنها السكان، لتقرر المجموعة سنة 2020 تسطير رؤية جديدة تتدارك فيها النقائص وتحقق في ليطارها بشكل عام خمسة (05) ركائز اساسية لرؤية 2050:

•**الركيزة 1**: **السلام والأمن والاستقرار**: يبدو أن جعل المنطقة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا منطقة آمنة ومستقرة وسلمية ضرورة للتنمية في منطقة معرضة بشكل خاص لتهديدات أمنية متعددة الأبعاد. والهدف من ذلك هو تعزيز الأمن البشري في المنطقة، ولا سيما من خلال المبادرات المحلية والمستدامة وتنفيذ الأدوات والسياسات المناسبة وكذلك إنشاء الآليات المناسبة.

• **الركيزة 2**: **الحكم وسيادة القانون**: من أجل بناء منطقة تسود فيها الديمقراطية وسيادة القانون بحلول عام 2050، من الضروري ضمان إنشاء مؤسسات قوية وتشغيلها بشكل سليم، وضمان احترام الحقوق والحريات

الأساسية بشكل موثوق. ستعمل المنطقة على تعزيز الحكم الديمقراطي، وترسيخ سيادة القانون والعدالة، بينما تسعى جاهدة لتعزيز احترام الحقوق الأساسية والحريات الأساسية وكذلك مكافحة جميع أشكال التمييز.

•**الركيزة 3: التكامل الاقتصادي والترابط:** تعميق عملية التكامل الاقتصادي هو في صميم هذه الركيزة. وهذا التعميق لا يُتوخى من منظور حرية تنقل الأشخاص والبضائع فحسب بل يشمل أيضًا تكامل التجارة والسوق، فضلاً عن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي. وسيسهم ذلك في تعزيز عملية التكامل بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من هذا المنظور، سيكون من الضروري تطوير الزراعة الفعالة وتعزيز سلاسل القيمة. وفوق كل شيء، يظل تطوير البنية التحتية بعدًا رئيسيًا في تحسين الترابط والقدرة التنافسية الإقليمية.

•**الركيزة 4: التحول والتنمية الشاملة والمستدامة:** هذا في نهاية المطاف لجعل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوة اقتصادية إقليمية في أفريقيا وفي العالم تستخدم على النحو الأمثل إمكاناتها البشرية ومواردها الطبيعية لتحسين رفاهية مواطنيها على النحو المنصوص عليه في استراتيجية تنمية رأس المال البشري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 13. وبالتالي، فإن هذه الركيزة تقوم على تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال الاستفادة المثلى من مزايا العائد الديمغرافي، ونوعية نظام التعليم واكتساب المعرفة، وخلق وظائف لائقة للشباب والنساء وكذلك بناء مرونة الصحة العامة. يعتمد هذا الركيزة أيضًا على التحول الهيكلي للاقتصادات من خلال رقمنة الاقتصاد وريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى هيكلة الاستثمارات في قطاعات النمو. ويهدف إلى تعزيز الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، وتقوية مرونة المنطقة في مواجهة تغير المناخ والصدمات الخارجية.

• **الركيزة الخامسة: الإدماج الاجتماعي:** تضع هذه الركيزة مواطني غرب إفريقيا، ولا سيما النساء والأطفال والشباب وجميع الأشخاص المعرضين للخطر (بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن) في صميم التنمية وعملية التكامل. بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أفق عام 2050، فإن الأمر يتعلق بمواجهة التحديات المرتبطة بالتماسك الاجتماعي داخل الشعوب، وخلق ظروف الانتماء، وهي سمة من سمات المواطنة المجتمعية، ذات طبيعة لتعزيز ظهور هوية ثقافية حول القيم المشتركة.25

**الخاتمة:**

لقد بات من الواضح ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا باتت احدى اهم المنظمات الفرعية في افريقيا واكثرها تحقيقا للنمو ويعود ذلك إلى وضعها لمجوعة من البرامج والاصلاحات التي باشرتها منذ تسعينات القرن الماضي والتي ساهمت كثيرا في خلق مناصب للعمل وتطوير البنى التحتية للدول الاعضاء والمساهمة في تطوير شبكات النقل الجوي وعبر السكك الحديدة وتنويع المداخيل ...الخ

إلا ان هذه الجهود تواجهها مجموعة من العراقيل لعل ابرزها هو عدم الاستقرار السياسي داخل دول المنظمة، وتوجد في منطقة غرب افريقيا بعض الدول الهشة والضعيفة التي تعيش على وقع ازمات سياسية وامنية خطيرة كالأزمات في مالي وليبيريا وغينيا وغيرها مما قد يعيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي .

كما أتاح تقييم رؤية 2020 معرفة التحديات المتعلقة بتنفيذها فبشكل عام، في مجال السلام والأمن والاستقرار، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور حاسم في إدارة العديد من الأزمات السياسية، وحل النزاعات، وتوطيد السلام والديمقراطية، وذلك بفضل الأدوات والصكوك المختلفة على وجه الخصوص. الآليات المطورة في هذا المجال وعليه فان عملة التنمية الاقتصادية في غرب افريقيا كما في بقية القارة الإفريقية ترتبط أساسا بالأمن والاستقرار السياسي ووجود انتقال سلمي للسلطة داخل الدول، وادراك صانع القرار السياسي لأهمية قضايا التنمية الاقتصادية.

**هوامش**

[1] Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,p08

[2] Djeneba Traore, op cit, p 09.

[3] Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011, p08,

[4] Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , p.p: .12, (Accessed 10/ 01/2020 ) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf

[5] Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 pp 53,54

[6] سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 ، ص 47.

[7] Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h

[8] Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005p 125)

9Adam J. Akperan, The role of economic community economic community of West African States in promoting borderless in West Africa, CBN Bullion, 34(4), 31-40.

10 Adam J. Akperan, op cit, p 35.
11 Adam, A. J. (2005), "Development of Export Tourism in Nigeria,"Abuja Management Review, Vol. 2, No 4, August.

12 Bankole A. S and Bankole M. A.(2004): Industrial Trade and Export Promotion Policies and Revealed Comparative Advantage in Nigeria's Manufactured Exports published in the book on "Leading Issues in Macroeconomic Management and Development.

13 ECOWAS Trade Liberalization Scheme, available:http://www.quorum-online.com/Documents/ECOWAS per cent20TRADE per cent20LIBERALIZATION per cent20SCHEME.pdf.

14Englama, A. and G.K. Sanni (2008), "Financial Integration in ECOWAS Sub-Region, CBN Bullion, CBN Publications, Abuja.

15 Adam J. Akperan, op cit, p 40.

16 Egbuna, Ngozi Eunice, A composite index of economic integration in the West African Monetary Zone (WAMZ), WAMI OCCASIONAL PAPER SERIES NO. 15, DECEMBER 2018, pp 12,13

17op cit p 45
18op cit 47
19op cit 55
20 BAD (2021). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
21 Banque Mondiale, « Indicateurs du développement dans le monde », 2020 et 2021 Search | Data Catalog (wor- ldbank.org.

22 محمود نتاري، الايكواس مابين الهواجس الامنية ورهان التنمية الاقتصادية ،دفاتر السياسة والقانون ،العدد 18 جانفي 2018، الجزائر ص 251

23 BAD (2020). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
25 Vice-Présidence de la Commission de la CEDEAO, VISION 2050 DE LA CEDEAO, Abuja, Juin 2022, p44

**قائمة المراجع**

**المراجع باللغة العربية**


1. 01 سامي بخوش، دور المنظمات الاقليمية في ادراة النزاعات في غرب افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا والكوت يفوار ، جامعة الحاج لخصر باتنة ، 2012/2011 .
2. 02 محمود نتاري، الايكواس مابين الهواجس الامنية ورهان التنمية الاقتصادية ،دفاتر السياسة والقانون ،العدد 18 جانفي 2018.


**المراجع باللغات الاجنبية**


3. Adam J. Akperan, The role of economic community economic community of West African States in promoting borderless in West Africa, CBN Bullion.

4. Adam, A. J. (2005), "Development of Export Tourism in Nigeria,"Abuja Management Review, Vol. 2, No 4, August.

5. Adejuwon Kehinde David , REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA: THE CASE OF ECOWAS, Wilolud Journals,2011.
6. Anadi,S.K.M, Regional Integration in Africa: The Case of ECOWAS", Faculty of Arts, University of Zurich, 2005.
7. BAD (2020). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
8. BAD (2021). Perspectives économiques en Afrique, Banque Africaine de Développement, 2021
9. Bankole A. S and Bankole M. A.(2004): Industrial Trade and Export Promotion Policies and Revealed Comparative Advantage in Nigeria's Manufactured Exports published in the book on "Leading Issues in Macroeconomic Management and Development.
10. Banque Mondiale, « Indicateurs du développement dans le monde », 2020 et 2021 Search | Data Catalog (wor- ldbank.org
11. Chris Kwaja, The Role of Economic Community for West African States (ECOWAS) in Post-Conflict Rehabilitation: Lessons from Liberia, NUST Journal of International Peace & Stability, Vol. I, 2017 .
12. Djeneba Traore, Défis et Perspectives de la CEDEAO, institut de l'Afrique de l'Ouest, novembre 2018,
13. ECOWAS Trade Liberalization Scheme, available:http://www.quorum-online.com/Documents/ECOWAS per cent20TRADE per cent20LIBERALIZATION per cent20SCHEME.pdf.
14. Ecowas, sur le site www.ecowas.int/documentation-2/?lang=fr , 02/01/2020 a 19h
15. Englama, A. 16 Egbuna, Ngozi Eunice, A composite index of economic integration in the West African Monetary Zone (WAMZ), WAMI OCCASIONAL PAPER SERIES NO. 15, DECEMBER 2018, pp 12,13
16. and G.K. Sanni (2008), "Financial Integration in ECOWAS Sub-Region, CBN Bullion, CBN Publications, Abuja.
17. Sagiru Mati AND OUTHERS, ECOWAS common currency: how prepared are its members?, Escuela Nacional de Profile: Economic Community of West Afrrican States (ECOWAS) , (Accessed 10/ 01/2020 ) in: http://www.africa-union.org/Recs/ECOWASProfile.pdf
18. Vice-Présidence de la Commission de la CEDEAO, VISION 2050 DE LA CEDEAO, Abuja, Juin 2022.